

Distr.: General
23 February 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (A/70/660). واجتمعت اللجنة، خلال نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦.

٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، في جملة أمور، أن يقدم إليها، في موعد أقصاه دورتها السبعون، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، يتضمن معلومات عن الخطوات المتخذة لتوسيع نطاق النظام ليشمل المكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية والبعثات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج المشاركة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الأمين العام أن يكمل تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض اللاحق للعاصفة ساندي، وأن يضع الصيغة النهائية لخطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي وتقييمها، وأن يعالج بصورة شاملة أوجه الضعف التي تم تحديدها في مجال استمرارية تصريف الأعمال خلال العاصفة، وأن يبلغ عن ذلك في سياق التقرير المرحلي المقبل. وقد قُدم تقرير



الرجاء إعادة استعمال الورق

240216 240216 16-02145 (A)



الأمين العام استجابةً للقرار. ويصف الأمين العام في الفرع الثالث من تقريره التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ؛ وترد في الفرع الرابع تفاصيل التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض اللاحق للعاصفة ساندي.

٣ - وفيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية لخطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي وتقييمها، أُبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن التفاصيل ذات الصلة مدرجة في تقرير الأمين العام عن المرحلة التي بلغها تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/70/364 و Corr.1). وقُدِّمت تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن تلك المسألة في تقرير منفصل (انظر A/70/7/Add.18، الفقرة ٢٥). وفي ذلك الصدد، تشير اللجنة إلى توصيتها، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٤/٧٠، بأن يقدّم في التقرير المقبل للأمين العام استكمال مفصل للمعلومات عن المرحلة التي بلغها ترحيل ١٧١ نظاماً من نظم تكنولوجيا المعلومات البالغة الأهمية إلى مراكز البيانات العامة، وكذلك احتياجات توفير القدرات اللازمة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث فيما يتعلق بالنظم المتبقية. وقدمت اللجنة ملاحظات وتوصيات إضافية في ذلك الصدد في تقريرها عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقدم المحرز في تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/70/755).

ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

٤ - يبيّن الأمين العام في تقريره مبادئ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (انظر A/70/660، الفقرة ١٠) ويصف التقدم المحرز في تطبيق تلك المبادئ في إطار إدارة حالات الطوارئ على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن التقرير حالة تنفيذ النظام، الذي يشمل نطاقه مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والمكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وكذلك ١٦ من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة^(١) (المرجع نفسه، الفقرات ١٩-٦٩).

(١) برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد الريفي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٥ - ووفقاً لما ذكره الأمين العام، شكّل إقرار مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق سياسة لنظام الأمم المتحدة الموحد بشأن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ خطوة كبرى إلى الأمام. وشكّل بعد ذلك فريق عامل مشترك بين الإدارات وبين الوكالات يضم ممثلين عن الإدارات في الأمانة العامة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والوكالات والصناديق والبرامج. ويرأس الفريق العامل الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية، الذي فوض تلك المسؤولية إلى رئيس الوحدة المعنية باستمرارية تصريف الأعمال (المرجع السابق، الفقرتان ١٣ و ١٤).

٦ - ويبين الأمين العام أيضاً في تقريره أن الفريق العامل وضع استراتيجية تنفيذ تتضمن مؤشرات أداء رئيسية لقياس النجاح المحقق في تنفيذ النظام في المجالات التالية: السياسة العامة؛ والحوكمة؛ والصيانة والاختبار والاستعراض؛ وإدارة المخاطر؛ والتخطيط (المرجع نفسه، الفقرتان ١٥ و ١٦).

٧ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مؤشرات الأداء الرئيسية تشمل الإجراءات التفصيلية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ النظام وأن المؤشرات تستخدم حالياً من جانب جميع منظمات الأمم المتحدة المشاركة. وترد في مرفق هذا التقرير مصفوفة مقدمة من اللجنة تتضمن تحديداً ووصفاً للمؤشرات. وترحب اللجنة الاستشارية بوضع مؤشرات الأداء الرئيسية لاستخدامها كأداة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ.

حالة التنفيذ

٨ - يشير الأمين العام إلى أن مقر الأمم المتحدة شهد الأخذ بأول نهج شامل إزاء التأهب لحالات الطوارئ في عام ٢٠١٠ بإصدار السياسة العامة لقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. وبعد ذلك، أصبح تنسيق العناصر الأساسية ومواءمتها وتحقيق التكامل فيما بينها يُشكّل الطريقة المعتادة في العمل من أجل تهيئة الأمانة العامة لمواجهة حالات الطوارئ. وفيما يتعلق بالكيانات ومراكز العمل الأخرى، يمثل النظام نهجاً جديداً. ويشير الأمين العام إلى أنه يتعين عليها بالتالي بذل المزيد من الجهود لتنفيذ النظام (المرجع السابق، الفقرة ٧٩).

٩ - ويقدم الأمين العام وصفاً للتقدم المحرز في تنفيذ كل مجال من مجالات النظام الخمسة المذكورة أعلاه في مقر الأمم المتحدة، وهو يشمل تعزيز هياكل الحوكمة الرئيسية، وإتاحة فرص التعلم للموظفين، وإجراء عملية مناقشة لحالة طوارئ مفترضة واستعراض لاحق لتلك العملية، وإنجاز تقييم شامل للمخاطر، بما في ذلك المخاطر في المجالين الأمني والطبي والمخاطر

المتعلقة باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات، وكذلك المخاطر المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال. وفيما يتعلق بالتخطيط، يشير الأمين العام إلى أن جميع الخطط المتصلة بإطار إدارة حالات الطوارئ وضعت وأن نسخة مبسطة في شكل الدليل الإرشادي للنظام نشرت في أواخر عام ٢٠١٥ (المرجع السابق، الفقرة ٢٠).

١٠ - وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يقدم في تقريره المرحلي الخامس عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة تفاصيل إضافية بشأن تنفيذ إطار فعال للإدارة المركزية للمخاطر (انظر A/70/668، الفقرات ٢٢-٤١). وتنوه اللجنة الاستشارية بالجهود التي يبذلها الأمين العام في تقييم وإدارة المخاطر باعتبار أن ذلك يشكل جزءاً أساسياً من إطار لإدارة حالات الطوارئ يرمي إلى كفالة التأهب والوقاية والتصدي والتعافي في حالة الإخلال بالسير العادي لعمل المنظمة. وتشق اللجنة بأن تنسيق تلك الجهود وتحقيق تكاملها مع مجمل إطار إدارة المخاطر في المنظمة سيتواصلان.

١١ - ويبيّن التقدم المحرز في المكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، وعمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة في الفقرات ٢٢ إلى ٣٢ من تقرير الأمين العام (A/70/660). ووفقاً لما ذكره الأمين العام، اعتمد جميع المكاتب الموجودة خارج المقر وأغلبية اللجان الإقليمية السياسة المتعلقة بنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، يشير الأمين العام إلى وجود تنوع في قدر التقدم المحرز. وعند الاقتضاء، يتاح تقديم الدعم من المقر إلى البعثات.

١٢ - ويقدم الأمين العام أيضاً في الفقرات ٣٤ إلى ٦٩ من تقريره وصفاً للتقدم المحرز في تنفيذ مبادئ السياسة المتعلقة بالنظام على النحو الذي أبلغ عنه ما مجموعه ١٦ من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وأبلغت تلك المنظمات والكيانات عن الجهود التي تبذلها في تعزيز الأطر والهياكل التي تعتمدها لإدارة حالات الطوارئ، والتي تشمل في معظم الحالات خطط استمرارية تصريف الأعمال، وإدارة الأزمات، والأمن.

١٣ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز في تطبيق مبادئ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة النهج العام المتبع في تنسيق مختلف العناصر التي تسهم في إطار إدارة حالات الطوارئ على نطاق المنظومة ومواءمتها وتحقيق التكامل فيما بينها.

الخطوات المقبلة

١٤ - يقترح الأمين العام، في الفقرة ٧٤ من تقريره، الخطوات المقبلة في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، التي تشمل تعزيز التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية، بطرق منها الاستعانة بالفريق العامل العالمي المشترك بين الوكالات باعتباره شبكة للممارسين. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الجهود المكثفة المبذولة في عام ٢٠١٥ ساعدت على كفاءة اتباع نهج كلي في إدارة حالات الطوارئ فيما بين الكيانات المشاركة. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة أيضا بأن فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات يوجد مقره في جنيف وضع نموذجا لإدارة الأزمات، يشمل قوائم مرجعية وإجراءات للاستجابة للأزمات قابلة للتكيف مع الحالات ويمكن أن يكمل من خلال جهد مشترك لفريق قطري تابع للأمم المتحدة. وتؤكد اللجنة الاستشارية على الحاجة المستمرة إلى التنسيق والتخطيط للملائمين وكفالة إشراك البلد المضيف فيما يتعلق بإدارة حالات الطوارئ على الصعيد القطري، وهي على ثقة بأنه سيتواصل بذل الجهود في هذا الصدد. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مستكملة بهذه الخصوص في التقرير المرحلي المقبل للأمين العام.

تكاليف نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

١٥ - يُقدر أن التكلفة الإجمالية للوقت الذي قضاه الموظفون في أعمال تتعلق بنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ تبلغ ٣٩٠.٠٠٠ دولار بالنسبة لجميع الكيانات المشاركة (المرجع نفسه، الفقرة ٧٨). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النظام مبني على أوجه التآزر التي تتحقق بفضل تنسيق خبراء مختلفين لجهودهم في مجال إدارة حالات الطوارئ. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه إن كانت تكاليف فرادى المتخصصين، مثل مستشاري الأمن، والخبراء في مجال الاتصالات، ومديري المرافق، والموظفين المخصصين لضمان استمرارية تصريف الأعمال، تحسب على مكاتبهم أو وحداتهم، فإن تكاليف الموظفين المرتبطة بتنسيق عناصر نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ تحمّل مباشرة على حساب النظام. وتنسب التكلفة المقدرة للوقت الذي قضاه الموظفون المشاركون في أنشطة التنسيق هذه على التكاليف القياسية للمرتبات في مراكز عملهم. ويرد في الفقرة ٧٩ من تقرير الأمين العام جدول يبين قائمة بالموارد من الموظفين، حسب عدد الأيام في السنة، التي تم تخصيصها للتنسيق فيما بين عناصر نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ.

١٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، إلى الأمين العام أن يواصل تقديم معلومات مفصلة عن تكلفة مبادرة نظام إدارة قدرة المنظمة

على مواجهة الطوارئ في سياق التقارير المرحلية المقبلة. وتشير اللجنة أيضا إلى أنه، عند نظرها في التقارير السابقة للأمين العام عن هذا الموضوع، رأت أنه من المهم تحديد وتوثيق التكلفة الفعلية للمبادرة. وإضافة إلى ذلك، شددت اللجنة على أهمية تتبع الموارد المخصصة لهذا الغرض في مختلف الإدارات والمكاتب وتزويد الجمعية العامة بعرض موحد للتكاليف الإجمالية الفعلية للمبادرة، فضلا عن التكاليف المتصلة بأنشطة إدارة حالات الطوارئ والتأهب لحالات الطوارئ. (انظر A/67/608، الفقرة ٢٣، و A/68/780، الفقرات ١٧-١٩ و ٤٦). وترى اللجنة الاستشارية أن المجموعة الكاملة للأنشطة التي تدعم قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ لم تحدّد في تقرير الأمين العام وتظل مهمة لتحديد التكاليف الأساسية. ويفترض أن ييسر تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد في كيانات الأمم المتحدة تحديد هذه التكاليف. وتتطلع اللجنة إلى تلقي آخر المستجدات في هذا الصدد في التقرير المرحلي المقبل للأمين العام.

ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض اللاحق للعاصفة ساندي

١٧ - ترد في الفقرات ٧٠ إلى ٧٣ من تقرير الأمين العام معلومات مستكملة بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض اللاحق للعاصفة ساندي، وبشأن نظر الأمين العام في كافة سبل التخفيف من المخاطر. ووفقا لما ذكره الأمين العام، اكتمل الآن تنفيذ جميع التوصيات الـ ٢٥ المنبثقة من الاستعراض المذكور - الرامية إلى التقليل إلى أدنى الحد من تعرض مقر الأمم المتحدة لفيضانات هائلة وتخفيف أثرها في حالة حدوثها. ويشير تقرير الأمين العام أيضا إلى توافر أفضل الحلول الممكنة لحماية مجمع الأمم المتحدة وبنيته التحتية، وكذلك وسائل قوية لضمان استمرارية تقديم خدمات الأعمال الحيوية.

١٨ - وفيما يتعلق بمسألة ذات صلة بالموضوع، وبخصوص توافر الموقع الشبكي للأمم المتحدة في حالة حدوث انقطاع في أنشطة العمل العادية في المقر في نيويورك، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه قد تم تحسين قدرة الموقع الشبكي على التحمل في حالات الطوارئ وكذلك القدرة على استرداد عناصره الرئيسية، بما في ذلك صفحة الاستقبال. ويواصل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في إطار السعي إلى زيادة تعزيز قدرة الموقع الشبكي على التحمل في حالات الطوارئ، استكشاف خيارات الاستضافة السحابية، مع مراعاة المتطلبات من حيث الخصائص الوظيفية والتكلفة وأمن المعلومات وكذلك المرونة التشغيلية، مع الأخذ في الاعتبار مركزي البيانات العاميين في بلنسية، إسبانيا، وبرينديزي،

إيطاليا. واللجنة الاستشارية على ثقة بأنه في حالات الطوارئ، سيكفل توافر الموقع الشبكي للأمم المتحدة من خلال الدعم التقني المناسب والإدارة الفعالة.

١٩ - ويشير الأمين العام، في تقريره، إلى أن الأمانة العامة قادرة على تجديد وثيقة التأمين الشامل على الممتلكات، بالحصول على أقصى مستوى من التغطية بأفضل الأقساط، وهو ما أصبح ممكنا نتيجة لأعمال التجديد الواسعة التي أنجزت في المقر وعملية تسويقية عالمية نشطة جدا. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن وثيقة التأمين الحالية تمنح تغطية عالمية للمخاطر التي تتهدد الممتلكات، بما في ذلك التغطية الخاصة بالفيضانات في المقر وبأعلى أفضل بكثير مقارنة بتغطية التأمين السابقة. وتشير اللجنة إلى توصيتها بمراقبة سوق التأمين عن كثب بهدف الحصول على تغطية ملائمة بتكلفة معقولة لجميع منشآت الأمم المتحدة (انظر A/68/780، الفقرة ٤٨). وترحب اللجنة الاستشارية بتحسين تغطية التأمين التي تضمنها حاليا وثيقة التأمين العامة على الممتلكات للأمم المتحدة وتؤكد على ضرورة مواصلة رصد سوق التأمين في هذا الصدد. وتتوقع اللجنة أن يكفل الأمين العام توفير تغطية تأمين ملائمة لجميع أصول الأمم المتحدة ومنشآتها في جميع الأوقات.

رابعاً - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

٢٠ - توصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تطبيق مبادئ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في إطار إدارة حالات الطوارئ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار تعليقاتها وتوصياتها الواردة في هذا التقرير.

المرفق

مؤشرات الأداء الرئيسية: نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

الرقم	العنصر	المؤشر	القياس
ألف-١	السياسة العامة	توافر وثيقة (وثائق) السياسة العامة بشأن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ	نعم/لا
ألف-٢		الإصدار النشط للسياسة العامة بشأن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ	نعم/لا
ألف-٣		دمج وثيقة (وثائق) السياسة العامة لمختلف أدوات التخطيط	نعم/لا
ألف-٤		مواءمة وثيقة السياسة العامة (مع غيرها من معايير الأمم المتحدة)	نعم/لا
باء-١	الحوكمة	وجود مدير برامج معين من أجل نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ	نعم/لا
باء-٢		إنشاء هيكل تنسيق لإدارة الأزمات	نعم/لا
باء-٣		رئيس رفيع المستوى لهيكل إدارة الأزمات	نعم/لا
باء-٤		وضوح الأدوار والمسؤوليات	نعم/لا
باء-٥		إدراج جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في هيكل تنسيق إدارة الأزمات	نعم/لا
باء-٥		اجتماعان على الأقل في السنة لهيكل إدارة الأزمات	نعم/لا
جيم-١	الصيانة والاختبار والاستعراض	توافر البرامج التدريبية الخاصة بنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ	نعم/لا
جيم-٢		إتاحة مواد للتوعية بنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ للموظفين	نعم/لا
جيم-٣		تواتر التدريب المنظم	عدد المرات في السنة
جيم-٤		تنفيذ برنامج الصيانة والاختبار والاستعراض	نعم/لا
جيم-٥		النسبة المئوية لأعضاء هيكل إدارة الأزمات الذين شاركوا في برنامج تدريب يتعلق بنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ	النسبة المئوية
دال-١	إدارة المخاطر	توافر التقييم الموثق للمخاطر، مثلاً تقييم للمخاطر الأمنية	نعم/لا
دال-٢		يحدّث تقييم المخاطر سنوياً	نعم/لا

الرقم	العنصر	المؤشر	القياس
دال-٣		يشمل تقييم المخاطر المخاطر الأمنية، والمخاطر الطبية، والمخاطر المتعلقة باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات، والمخاطر المتعلقة باستمرارية الأعمال	نعم/لا
دال-٤		تحديد المخاطر، وتقييمها، ومعالجتها، وإدارتها	نعم/لا
هـ-١	التخطيط	الخطة الأمنية	نعم/لا/موافق عليه
هـ-٢		خطة إدارة الأزمات	نعم/لا/موافق عليه
هـ-٣		خطة استمرارية الأعمال	نعم/لا/موافق عليه
هـ-٤		خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات	نعم/لا/موافق عليه
هـ-٥		خطة الاتصالات في حالات الأزمات	نعم/لا/موافق عليه
هـ-٦		خطة الاستجابة لحوادث الإصابات الجماعية	نعم/لا/موافق عليه
هـ-٧		خطة دعم الموظفين	نعم/لا/موافق عليه
هـ-٨		المواءمة بين الخطط المذكورة أعلاه	نعم/لا
هـ-٩		تواتر استعراضات الخطط والمعلومات المستكملة عنها	أكثر/أقل من ١ في السنة